المهدي مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع الأزهر وحضرات
العلماء بدليل ما اشتملت عليه الفتاوى المهدية من التصديق
على كثير منها وذلك بالضرورة لم يكن إلا لاعتبارهم إياها
صادرة من أهلها في محلها فلو كان ذلك التعيين من قبل الجناب
الخديوي مخلا لأدنى ريب لما وسع حضرات من ذكر واعتبار
تلك الأحكام والتصديق عليها

كل هذا والباب العالي يعلم ذلك ولم يصدر منه أدنى ملاحظة
عليه فضلا عن إقراره على تلك التولية بما تضمنه فرمان رقيم
المرحوم المشار إليه لدرجة قضاء مكة حيث أرسل ذلك
الفرمان ولم يصدر له أمر بتولية قضاء مكة لعلمه باشتغاله
بوظيفة قاضي مصر التي نالها من قبل الخديوية المصرية فيكون
هذه الأحكام بأسرها التي صدرت في كل هذه المدة الطويلة
رغما عن اعتبارها صحيحة وموافقة لأحكام الشرع الشريف
بمعرفة جهابذة العلماء الأعلام تكون حتما لاغية ومخالفة
للنصوص الشرعية لو سلمنا بأن الجناب الخديوي لا يملك

حق تعيين قاضي مصر

وبعد وفاة المرحوم الشيخ عبد الرحمن نافذ أفندي نجحت الحكومة
نحو إسماعيل باشا في انتخاب بدله بمعرفتها ولذلك طلب المغفور له
توفيق باشا إرسال نجل عبد الرحمن أفندي الذي كان يشغل وقتئذ
وظيفة بالآستانة العلية فأرسلت الصدارة العظمى تلغرافا
للخديوي السابق اقتصرت فيه على الإخبار بأن سماحة جمال
الدين أفندي عين لمأمورية في أمور مصر الشرعية وأنه سافر لمصر
بدون أن تذكر شيئا عن قضاء مدينة مصر أو عن وفاة عبد الرحمن
أفندي كأنها أوجدت مأمورية جديدة وعينت لها سماحة
جمال الدين أفندي فما كان من الخديوي السابق إلا أنه
أصدر أمرا بأن الأفندي المشار إليه تعين قاضيا
لمصر بدلا من عبد الرحمن أفندي مخالفا في ذلك نص التلغراف
الوارد إليه

هذه هي حادثة تعيين لم سماحة القاضي الحالي ولكن ما هو
سنده ولايته لقضاء مصر

Copyright © King Saud University